اكثر ميلاً الى الحفاظ على مصالحها في المنطقة من طريق التحالف مع الحكومات العربية، رفضت المطلب الاميركي. ولم يحل الخلاف هذا دون تشكيل لجنة مشتركة أخرى في صيف العام ١٩٤٦؛ لكن هذه اللجنة واجهت مصير سابقتها، واصبحت بذلك آخر محاولة انجلو ـ اميركية لحل المشكلة الفلسطينية بما يناسب مصالح الدولتين.

وسعت بريطانيا الى حل المشكلة الفلسطينية بما يناسبها، وكان آخر هذه المحاولات في أواخر العام ١٩٤٦. وتضمنت المقترحات البريطانية، في هذا الشأن وقتئذٍ، اقامة وصاية على فلسطين لمدة خمس سنوات، يتمتع خلالها العرب واليهود بنوع من الحكم الذاتي. ونص الاقتراح الذي عرف بـ «خطة بيفن» على ادخال مئة الف مهاجر يهودي الى فلسطين خلال العامين الاولين. الا ان هذه المحاولات باءت بالفشل لرفض العرب والصهيونيين لها.

وفي شباط (فبراير) ١٩٤٧، استنتجت بريطانيا انه لم يعد امامها خيار الا عرض القضية على الامم المتحدة. وفي ١٨ شباط (فبراير) أعلن وزير خارجيتها آنذاك، أرنست بيفن، في مجلس العموم البريطاني، ان حكومته قررت عرض القضية على الامم المتحدة. وفي اثناء المداولات في المجلس، انتقد بيفن، بشدة، ما اسماه بالتكتيكات الاميركية في التعاطي مع المشكلة الفلسطينية. وقد ترافقت هذه التكتيكات ـ الضغوط الاميركية على بريطانيا مع تصاعد الهجمات العسكرية التي تشنها قوات الحركة الصهيونية (الهاغاناه، وشتيرن، والارغون) على القوات البريطانية في فلسطين.

في هذه الاثناء، كانت بريطانيا تواجه ضرورة الانسحاب من كثير من مناطق نفوذها؛ وبالذات من الهند، وتركيا، واليونان؛ وكانت المسألة في الاخيرتين عاجلة. وفي اواخر شباط (فبراير) ١٩٤٧، أي في الوقت عينه الذي قررت فيه بريطانيا عرض القضية الفلسطينية على الامم المتحدة، كانت الحكومة البريطانية تخبر الولايات المتحدة بأنها لن تستطيع تحمّل عبء المساعدة المالية لكل من تركيا واليونان. وسارع الرئيس الاميركي، هاري ترومان. على اثر ذلك، الى الطلب من الكونغرس تبني برنامج مساعدة واسعاً لمساعدة حكومتي تركيا واليونان. وبدأ بذلك ما اصطلح على تسميته، فيما بعد، بـ «مبدأ ترومان» أو «سياسة الاحتواء».

وفي اطار المبدأ الجديد، طرح وزير الخارجية الاميركية، جورج مارشال، في صيف العام ١٩٤٧، خطته الشهيرة المعروفة بـ «خطة مارشال»، أو «برنامج الانعاش الاوروبي». وفي اطار هذه السياسة الجديدة، ازدادت اهمية منطقة الشرق الاوسط، وبالذات مواردها النفطية، واكتسب المشروع الصهيوني في فلسطين أهمية زائدة.

وفي الثاني من نيسان (ابريل) ١٩٤٧، طلب المندوب البريطاني في الامم المتحدة عقد جلسة خاصة للجمعية العامة لاستحداث لجنة خاصة حول فلسطين، وتقرر عرض توصياتها على الدورة المقبلة للجمعية العامة. وعقدت دورة الجمعية العامة الاستثنائية، وتشكلت اللجنة المذكورة من ممثلي ١١ دولة اعضاء في الامم المتحدة. وعقدت جلسات عدة استقبلت مندوبين عرباً وصهيونيين وبريطانيين. وفي آخر جلسة لها، في ١٩٤٧/٨/٣١، اتخذت اللجنة توصيات عدة، أهمها انهاء الانتداب ومنح فلسطين الاستقلال بعد فترة انتقالية. ووافق جميع اعضاء اللجنة على هذه التوصية. أما بالنسبة الى النظام السياسي المقبل لفلسطين، فقد انقسمت الآراء؛ فاعرب سبعة اعضاء، هم ممثلو غواتيمالا وكندا وهولندا وبيرو واورغواي وتشكوسلوفاكيا والسويد، عن تأييدهم لخطة تقسيم فلسطين الى دولتين، عربية ويهودية، بوحدة اقتصادية فيما بينهما، وادارة دولية لمدينة القدس؛ وصوت ثلاثة اعضاء، هم ممثلو الهند ويوغوسلافيا وايران، الى جانب تأسيس دولة فيدرالية موحدة؛ وامتنع العضو الحادي عشر (استراليا) عن تأييد أي من الاقتراحين.

في التقرير التالي، سنحاول عرض واستقراء جوهر الموقف الاميركي تجاه فلسطين والشرق الاوسط من خلال الوثائق الاساسية للسياسة الاميركية الخارجية التي وضعتها الوزارات والهيئات الحكومية الاميركية ذات العلاقة بالسياسة الخارجية، وبالذات مجلس الامن القومي، ووزارة الدفاع، ووزارة الخارجية، ووكالة الاستخبارات المركزية، والبيت الابيض.